

المعيار الدولي للتقرير المالي 8

القطاعات التشغيلية

المبدأ الأساس

1 يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها وأثارها المالية والبيانات الاقتصادية التي تعمل فيها.

النطاق

2 يجب أن يُطبق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على:

(أ) القوائم المالية المنفصلة أو الفردية للمنشأة:

(1) التي يُتاجر بأدوات ديونها أو أدوات حقوق ملكيتها في سوق عام (سوق مال وطني أو أجنبي أو سوق يتم التداول فيه خارج نظام التداول المعتاد، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية).

(2) التي تودع أو في سياق إيداع قوائمها المالية لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى لغرض إصدار أي فئة من الأدوات في سوق عام.

(ب) القوائم المالية الموحدة لمجموعة لها منشأة أم:

(1) يُتاجر بأدوات ديونها أو أدوات حقوق ملكيتها في سوق عام (سوق مال وطني أو أجنبي أو سوق يتم التداول فيه خارج نظام التداول المعتاد، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية).

(2) تودع أو في سياق إيداع قوائمها المالية الموحدة لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى لغرض إصدار أي فئة من الأدوات في سوق عام.

3 إذا اختارت منشأة غير مطالية بتطبيق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي أن تفصح عن معلومات عن قطاعات لا تلتزم بهذا المعيار الدولي للتقرير المالي، فلا يجوز لها أن تصف المعلومات على أنها معلومات قطاعية.

4 إذا تضمن تقرير مالي كلاً من القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم التي تكون في نطاق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي إضافة إلى القوائم المالية المنفصلة، تكون المعلومات القطاعية مطلوبة – فقط – في القوائم المالية الموحدة.

القطاعات التشغيلية

5 القطاع التشغيلي هو أحد مكونات المنشأة:

(أ) الذي يقوم بأنشطة أعمال قد يكتسب منها إيرادات ويتحمل عنها مصروفات (بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات مع مكونات أخرى للمنشأة نفسها).

(ب) الذي تُراجع نتائجه التشغيلية – بشكل منظم – من قبل متخذ القرارات التشغيلية الرئيس بالمنشأة لاتخاذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع، ولتقويم أدائه.

(ج) الذي تتوفر عنه معلومات مالية منفصلة.

يمكن أن يقوم قطاع تشغيلي بأنشطة أعمال لم يكتسب منها إيرادات بعد، على سبيل المثال، عمليات بدء التشغيل يمكن اعتبارها قطاعات تشغيلية قبل أن تكتسب إيرادات.

- 6 ليس بالضرورة أن يُعد كل جزء من المنشأة قطاعاً تشغيلياً أو جزءاً من قطاع تشغيلي. فعلى سبيل المثال، قد لا تكتسب المراكز الرئيسية أو بعض الأقسام الوظيفية لشركة مساهمة إيرادات، أو قد تكتسب إيرادات تكون - فقط - عرضية لأنشطة المنشأة، ومن ثم لا تعد قطاعات تشغيلية. ولأغراض هذا المعيار الدولي للتقرير المالي، فإن خطط منافع ما بعد انتهاء التوظيف ليست قطاعات تشغيلية.
- 7 يحدد مصطلح "متخذ القرارات التشغيلية الرئيس" وظيفة، وليس بالضرورة مديراً بسمى محدد. تلك الوظيفة هي لتخصيص الموارد للقطاعات التشغيلية في المنشأة وتقويم أدائها. وغالباً يكون متخذ القرارات التشغيلية الرئيس في المنشأة هو رئيسها التنفيذي أو رئيس العمليات، ولكنه، على سبيل المثال، قد يكون مجموعة من المديرين التنفيذيين أو غيرهم.
- 8 كثير من المنشآت، تحدد الخصائص الثلاث للقطاعات التشغيلية الموضحة في الفقرة 5 - بشكل واضح - قطاعاتها التشغيلية. بالرغم من ذلك، يمكن أن تعد المنشأة تقارير تُعرض فيها أنشطة أعمالها بطرق متنوعة. وإذا استخدم متخذ القرارات التشغيلية الرئيس أكثر من مجموعة واحدة من المعلومات القطاعية، فقد تحدد عوامل أخرى مجموعة واحدة من المكونات باعتبارها تشكل قطاعات تشغيلية للمنشأة، بما في ذلك طبيعة أنشطة الأعمال لكل مكون، ووجود مديرين مسؤولين عنها، والمعلومات المقدمة لمجلس الإدارة.
- 9 بشكل عام، يكون للقطاع التشغيلي مدير قطاع والذي يكون مسؤولاً - بشكل مباشر - أمام متخذ القرارات التشغيلية الرئيس، ويحافظ على اتصال مستمر به لمناقشة الأنشطة التشغيلية، أو النتائج المالية، أو التوقعات، أو خطط القطاع. يحدد مصطلح "مدير القطاع" وظيفة، وليس بالضرورة مديراً بسمى محدد. وقد يكون متخذ القرارات التشغيلية الرئيس هو - أيضاً - مدير قطاع لبعض القطاعات التشغيلية. ومدير واحد قد يكون مدير قطاع لأكثر من قطاع تشغيلي واحد. وإذا انطبقت الخصائص الواردة في الفقرة 5 على أكثر من مجموعة من مكونات التنظيم، ولكن هناك مجموعة واحدة - فقط - يكون مدراء القطاعات مسؤولين عنها، فإن تلك المجموعة من المكونات هي التي تشكل القطاعات التشغيلية.
- 10 قد تنطبق الخصائص الواردة في الفقرة 5 على اثنين أو أكثر من المجموعات المتداخلة من المكونات التي يكون المدراء مسؤولين عنها. يشار إلى ذلك الهيكل - أحياناً - على أنه شكل مصفوفة للتنظيم. فعلى سبيل المثال، في بعض المنشآت، يكون بعض المدراء مسؤولين عن خطوط إنتاج منتجات وخدمات مختلفة حول العالم، في حين يكون مدراء آخرون مسؤولين عن مناطق جغرافية محددة. ويقوم متخذ القرارات التشغيلية الرئيس بمراجعة النتائج التشغيلية لكلتا المجموعتين من المكونات - بشكل منظم - وتكون المعلومات المالية متاحة لكليهما. في تلك الحالة، يجب على المنشأة أن تحدد أي مجموعة من المكونات تشكل قطاعات تشغيلية بالاستناد إلى المبدأ الأساس.

القطاعات التي يتم التقرير عنها

- 11 يجب على المنشأة أن تقوم بالتقرير - بشكل منفصل - عن المعلومات عن كل قطاع تشغيلي:
- (أ) يكون قد تم تحديده وفقاً للفقرات 5 - 10 أو ينتج من تجميع اثنين أو أكثر من تلك القطاعات وفقاً للفقرة 12.
- (ب) يتجاوز الحدود الكمية الواردة في الفقرة 13.
- تحدد الفقرات 14 - 19 حالات أخرى يجب فيها التقرير عن معلومات منفصلة عن القطاع التشغيلي.

ضوابط التجميع

- 12 غالباً ما تظهر القطاعات التشغيلية أداءً مالياً طويل الأجل متشابهاً إذا كانت لهذه القطاعات خصائص اقتصادية متشابهة. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يكون متوسط هوامش الربح طويل الأجل لقطاعين تشغيليين متشابهين إذا كانت خصائصهما الاقتصادية متشابهة. وقد يتم تجميع اثنين أو أكثر من القطاعات التشغيلية في قطاع تشغيلي واحد إذا كان التجميع يتفق مع المبدأ الأساس لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي، وكانت للقطاعات خصائص اقتصادية متشابهة، وكانت القطاعات متشابهة في كل من النواحي التالية:
- (أ) طبيعة المنتجات والخدمات.
- (ب) طبيعة العمليات الإنتاجية.
- (ج) نوع أو فئة عملاء منتجاتها وخدماتها.
- (د) الطرق المستخدمة لتوزيع منتجاتها وتقديم خدماتها.
- (هـ) طبيعة البيئة التنظيمية، إذا كان ذلك منطبقاً، على سبيل المثال، المصارف، أو التأمين أو المرافق العامة.

الحدود الكمية

- 13 يجب على كل منشأة أن تقوم بالتقرير - بشكل منفصل - عن معلومات عن أي قطاع تشغيلي يستوفي أيًا من الحدود الكمية التالية:
- (أ) يبلغ إيراده الذي تم التقرير عنه، بما في ذلك كل من المبيعات للعملاء الخارجيين والمبيعات أو التحويلات بين القطاعات، 10% أو أكثر من الإيراد المجمع، الداخلي والخارجي لجميع القطاعات التشغيلية.
- (ب) يبلغ المبلغ المطلق لربحه أو خسارته التي تم التقرير عنها 10% أو أكثر من أيهما أكبر، بالمبلغ المطلق، من الربح المجمع الذي تم التقرير عنه لجميع القطاعات التشغيلية التي لم تقم بالتقرير عن خسارة و(2) الخسارة المجمعة التي تم التقرير عنها لجميع القطاعات التشغيلية التي قامت بالتقرير عن خسارة.
- (ج) تبلغ أصوله 10% أو أكثر من الأصول المجمعة لجميع القطاعات التشغيلية.
- يمكن أن تعد القطاعات التشغيلية التي لا تستوفي أيًا من الحدود الكمية قطاعات يتم التقرير عنها، ويُفصح عنها - بشكل منفصل - إذا اعتقدت الإدارة أن المعلومات عن القطاع ستكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.
- 14 يمكن للمنشأة أن تجمع المعلومات عن القطاعات التشغيلية التي لم تستوفي الحدود الكمية مع المعلومات عن القطاعات التشغيلية الأخرى التي لم تستوفي الحدود الكمية لتقديم قطاع يمكن التقرير عنه - فقط - إذا كان للقطاعات التشغيلية خصائص اقتصادية متشابهة وتشارك في أغلبية ضوابط التجميع المدرجة في الفقرة 12.
- 15 إذا كان مجموع الإيراد الخارجي الذي تم التقرير عنه من قبل القطاعات التشغيلية يشكل أقل من 75% من إيراد المنشأة، فإنه يجب تحديد قطاعات تشغيلية إضافية على أنها قطاعات يتم التقرير عنها (حتى إذا لم تستوفي الضوابط الواردة في الفقرة 13) إلى أن يُدرج 75% - على الأقل - من إيراد المنشأة في القطاعات التي يتم التقرير عنها.
- 16 يجب تجميع المعلومات عن أنشطة الأعمال الأخرى، والقطاعات التشغيلية التي لا يتم التقرير عنها، والإفصاح عنها في تصنيف "جميع القطاعات الأخرى" - بشكل منفصل - عن بنود المطابقة الأخرى في المطابقات المطلوبة بموجب الفقرة 28. ويجب توضيح مصادر الإيرادات المدرجة في تصنيف "جميع القطاعات الأخرى".
- 17 إذا رأت الإدارة أن أحد القطاعات التشغيلية، المُحدد في الفترة السابقة مباشرة على أنه قطاع يتم التقرير عنه، لا يزال مهماً، فإنه يجب الاستمرار في التقرير عن معلومات ذلك القطاع - بشكل منفصل - في الفترة الحالية، حتى ولو لم يعد يستوفي ضوابط القطاعات التي يتم التقرير عنها الواردة في الفقرة 13.
- 18 إذا تم تحديد قطاع تشغيلي خلال الفترة الحالية على أنه قطاع يتم التقرير عنه وفقاً للحدود الكمية، فإنه يجب أن يُعاد عرض البيانات القطاعية للفترة السابقة المعروضة لأغراض المقارنة؛ لتعكس القطاع الذي يتم التقرير عنه حديثاً على أنه قطاع منفصل، حتى إذا لم يستوفي ذلك القطاع ضوابط القطاعات التي يتم التقرير عنها الواردة في الفقرة 13 خلال تلك الفترة السابقة، إلا إذا كانت المعلومات الضرورية غير متاحة وتكلفة إعدادها ستكون باهظة.
- 19 قد يكون هناك حد عملي لعدد القطاعات التي يتم التقرير عنها والتي تفصح عنها المنشأة - بشكل منفصل - والذي بعده قد تصبح المعلومات القطاعية مفصلة أكثر مما يجب. ورغم عدم تحديد حد دقيق، إلا أنه عندما يزيد عدد القطاعات التي يتم التقرير عنها وفقاً للفقرات 13 - 18 عن عشرة، يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان ما إذا كان قد تم الوصول إلى حد عملي.

الإفصاح

- 20 يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها وأثارها المالية والبيانات الاقتصادية التي تعمل فيها.

21 لتفعيل المبدأ الوارد في الفقرة 20، يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي لكل فترة تعرض عنها قائمة الدخل الشامل:

- (أ) معلومات عامة كما هو موضح في الفقرة 22.
- (ب) معلومات عن الربح أو الخسارة التي تم التقرير عنها للقطاع، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المحددة المدرجة في الربح أو الخسارة التي تم التقرير عنها للقطاع، وأصول القطاع، والتزامات القطاع، وأساس القياس كما هو موضح في الفقرات 23-27.
- (ج) مطابقة مجاميع إيرادات القطاع، والربح أو الخسارة التي تم التقرير عنها للقطاع، وأصول القطاع، والتزامات القطاع والبنود الأخرى ذات الأهمية النسبية مع المبالغ المقابلة لها في المنشأة، كما هو موضح في الفقرة 28.

يُطلب إجراء مطابقات للمبالغ في قائمة المركز المالي للقطاعات التي يتم التقرير عنها مع المبالغ في قائمة المركز المالي للمنشأة لكل تاريخ تُعرض فيه قائمة مركز مالي. ويجب أن يُعاد عرض معلومات الفترات السابقة كما هو موضح في الفقرتين 29 و30.

المعلومات العامة

22 يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات العامة التالية:

- (أ) العوامل المستخدمة لتحديد قطاعات المنشأة التي يتم التقرير عنها، بما في ذلك أساس التنظيم (على سبيل المثال، ما إذا كانت الإدارة قد اختارت تنظيم المنشأة بناءً على الاختلافات في المنتجات والخدمات، أو المناطق الجغرافية، أو البيئات التنظيمية، أو مجموعة من العوامل، وما إذا كانت القطاعات التشغيلية قد تم تجميعها).
- (أ) الأحكام التي تمت بواسطة الإدارة في تطبيق معيار التجميع في الفقرة 12. ويشمل ذلك وصفاً ملخصاً عن القطاعات التشغيلية التي تم تجميعها بهذه الطريقة والمؤشرات الاقتصادية التي تم تقويمها في تحديد أن القطاعات التشغيلية المجمعة ذات خصائص مماثلة.
- (ب) أنواع المنتجات والخدمات التي يستمد منها كل قطاع يتم التقرير عنه إيراداته.

المعلومات عن الربح أو الخسارة، والأصول والالتزامات

23 يجب على المنشأة أن تقوم بالتقرير عن قياس للربح أو الخسارة لكل قطاع يتم التقرير عنه. ويجب على المنشأة أن تقوم بالتقرير عن قياس لإجمالي الأصول والالتزامات لكل قطاع يتم التقرير عنه إذا كانت مثل هذه المبالغ يتم توفيرها - بشكل منتظم - لمتخذ القرارات التشغيلية الرئيس بالمنشأة. ويجب على المنشأة - أيضاً - أن تفصح عما يلي لكل قطاع يتم التقرير عنه، إذا كانت المبالغ المحددة تُدرج في قياس ربح أو خسارة القطاع الذي يتم مراجعته من قبل متخذ القرارات التشغيلية الرئيس بالمنشأة، أو أنها بخلاف ذلك يتم توفيرها - بشكل منتظم - لمتخذ القرارات التشغيلية الرئيس، حتى إذا لم تكن تُدرج في قياس ربح أو خسارة القطاع:

- (أ) الإيرادات من العملاء الخارجيين.
- (ب) الإيرادات من المعاملات مع القطاعات التشغيلية الأخرى لنفس المنشأة.
- (ج) إيراد الفائدة.
- (د) مصروف الفائدة.
- (هـ) الاستهلاك والإطفاء.
- (و) بنود الدخل والمصروف ذات الأهمية النسبية التي يُفصح عنها وفقاً للفقرة 97 من معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض القوائم المالية" (المُنقح في 2007).

- (ز) حصة المنشأة في ربح أو خسارة المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية.
- (ح) مصروف أو دخل ضريبة الدخل.
- (ط) البنود غير النقدية ذات الأهمية النسبية بخلاف الاستهلاك والإطفاء.

يجب على المنشأة أن تقوم بالتقرير عن إيرادات الفائدة - بشكل منفصل - عن مصروف الفائدة لكل قطاع يتم التقرير عنه ما لم تكن معظم إيرادات القطاع من الفائدة ويعتمد متخذ القرارات التشغيلية الرئيس - بشكل أساس - على صافي إيرادات الفائدة لتقويم أداء القطاع واتخاذ قرارات حول تخصيص الموارد للقطاع. في تلك الحالة، يمكن للمنشأة أن تقوم بالتقرير عن إيرادات الفائدة لذلك القطاع بالصافي بعد طرح مصروف الفائدة وأن تفصح عن قيامها بذلك.

24 يجب على المنشأة أن تفصح عن البنود التالية لكل قطاع يتم التقرير عنه إذا كانت المبالغ المحددة تُدرج في قياس أصول القطاع الذي يتم مراجعته من قبل متخذ القرارات التشغيلية الرئيس، أو بخلاف ذلك يتم توفيرها - بشكل منتظم - لمتخذ القرارات التشغيلية الرئيس، حتى إذا لم تكن تُدرج في قياس أصول القطاع:

- (أ) مبلغ الاستثمار في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية.
- (ب) مبالغ الإضافات للأصول غير المتداولة¹ بخلاف الأدوات المالية، والأصول الضريبية المؤجلة، وصافي أصول المنافع المحددة (انظر معيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظف") وحقوق التي تنشأ بموجب عقود التأمين.

القياس

25 يجب أن يكون المبلغ الذي يتم التقرير عنه لكل بند للقطاع هو القياس الذي تم التقرير عنه لمتخذ القرارات التشغيلية الرئيس لأغراض اتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد للقطاع وتقويم أدائه. إن التعديلات والإستبعادات التي يتم القيام بها عند إعداد القوائم المالية للمنشأة وتخصيص الإيرادات، والمصروفات، والمكاسب أو الخسائر يجب أن تُدرج عند تحديد الربح أو الخسارة التي يتم التقرير عنها للقطاع - فقط - إذا كانت تُدرج في قياس ربح أو خسارة القطاع التي تستخدم من قبل متخذ القرارات التشغيلية الرئيس. وبالمثل، فإن الأصول والالتزامات التي يجب التقرير عنها لهذا القطاع هي فقط الأصول والالتزامات التي تُدرج في قياسات أصول القطاع والتزامات القطاع التي تستخدم من قبل متخذ القرارات التشغيلية الرئيس. وإذا تم تخصيص مبالغ للربح أو الخسارة التي يتم التقرير عنها للقطاع، أو لأصول أو لالتزامات القطاع، فإن تلك المبالغ يجب أن تُخصص على أساس معقول.

26 إذا كان متخذ القرارات التشغيلية الرئيس يستخدم قياساً واحداً فقط لربح أو خسارة القطاع التشغيلي، أو لأصول القطاع أو لالتزامات القطاع في تقويم أداء القطاع واتخاذ القرارات حول كيفية تخصيص الموارد، فإن يجب أن يتم التقرير عن ربح أو خسارة القطاع وأصوله والتزاماته بتلك القياسات. وإذا كان متخذ القرارات التشغيلية الرئيس يستخدم أكثر من قياس لربح أو خسارة القطاع التشغيلي أو لأصول القطاع أو لالتزامات القطاع، فإن القياسات التي يتم التقرير عنها يجب أن تكون هي تلك التي تعتقد الإدارة أنها محددة وفقاً لمبادئ القياس الأكثر اتساقاً مع تلك المستخدمة في قياس المبالغ المقابلة في القوائم المالية للمنشأة.

¹ للأصول المصنفة وفقاً للعرض بحسب السيولة، فإن الأصول غير المتداولة هي الأصول التي تشمل المبالغ المتوقع استردادها خلال مدة تتجاوز اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.

27 يجب على المنشأة أن تقدم توضيحاً لقياسات ربح أو خسارة القطاع، وأصول القطاع والتزامات القطاع لكل قطاع يتم التقرير عنه. وكحد أدنى، يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي:

- (أ) أساس المحاسبة عن أي معاملات بين القطاعات التي يتم التقرير عنها.
- (ب) طبيعة أي فروق بين قياسات أرباح أو خسائر القطاعات التي يتم التقرير عنها وربح أو خسارة المنشأة قبل مصروف أو دخل ضريبية الدخل والعمليات غير المستمرة (إذا لم يكن ذلك واضحاً من المطابقات الموضحة في الفقرة 28). ويمكن أن تشمل تلك الفروق السياسات المحاسبية وسياسات تخصيص التكاليف التي يتم تحملها - بشكل مركزي - والتي تعد ضرورية لفهم المعلومات القطاعية التي تم التقرير عنها.
- (ج) طبيعة أي فروق بين قياسات أصول القطاعات التي يتم التقرير عنها وأصول المنشأة (إذا لم يكن ذلك واضحاً من المطابقات الموضحة في الفقرة 28). ويمكن أن تشمل تلك الفروق السياسات المحاسبية وسياسات تخصيص الأصول ذات الاستخدام المشترك، والتي تعد ضرورية لفهم المعلومات القطاعية التي تم التقرير عنها.
- (د) طبيعة أي فروق بين قياسات التزامات القطاعات التي يتم التقرير عنها والتزامات المنشأة (إذا لم يكن ذلك واضحاً من المطابقات الموضحة في الفقرة 28) وقد تشمل تلك الفروق السياسات المحاسبية وسياسات تخصيص الالتزامات ذات الاستخدام المشترك، والتي تعد ضرورية لفهم المعلومات القطاعية التي تم التقرير عنها.
- (هـ) طبيعة أي تغييرات عن الفترات السابقة في طرق القياس المستخدمة لتحديد الربح أو الخسارة التي يتم التقرير عنها للقطاع وأثر تلك التغييرات، إن وجد، على قياس ربح أو خسارة القطاع.
- (و) طبيعة وأثر أي تخصيصات غير متماثلة على القطاعات التي يتم التقرير عنها. على سبيل المثال، قد تخصص منشأة مصروف الاستهلاك على قطاع دون تخصيص الأصول القابلة للاستهلاك المتعلقة بالاستهلاك على ذلك القطاع.

المطابقات

28 يجب على المنشأة أن تجري مطابقات لكل مما يلي:

- (أ) مجموع إيرادات القطاعات التي يتم التقرير عنها مع إيرادات المنشأة.
- (ب) مجموع قياسات ربح أو خسارة القطاعات التي يتم التقرير عنها مع ربح أو خسارة المنشأة قبل مصروف الضريبية (دخل الضريبية) والعمليات غير المستمرة. بالرغم من ذلك، إذا كانت المنشأة تخصص بنوداً مثل مصروف الضريبية (دخل الضريبية) على القطاعات التي يتم التقرير عنها، فإن المنشأة يمكن أن تطابق مجموع قياسات ربح أو خسارة القطاعات مع ربح أو خسارة المنشأة بعد تلك البنود.
- (ج) مجموع أصول القطاعات التي يتم التقرير عنها مع أصول المنشأة إذا كانت أصول القطاع قد تم التقرير عنها وفقاً للفقرة 23.
- (د) مجموع التزامات القطاعات التي يتم التقرير عنها مع التزامات المنشأة، وذلك إذا كانت الالتزامات القطاعية قد تم التقرير عنها وفقاً للفقرة 23.
- (هـ) مجموع مبالغ القطاعات التي يتم التقرير عنها لكل بند معلومات آخر ذي أهمية نسبية مُفصّل عنه مع المبلغ المقابل له في المنشأة.

يجب تحديد وتوضيح جميع بنود المطابقات ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل. فعلى سبيل المثال، يجب تحديد وتوضيح - بشكل منفصل - مبلغ كل تعديل ذي أهمية نسبية ينشأ عن سياسات محاسبية مختلفة ويكون لازماً لمطابقة ربح أو خسارة القطاع الذي يتم التقرير عنه مع ربح أو خسارة المنشأة.

إعادة عرض معلومات تم التقرير عنها سابقاً

- 29 إذا قامت المنشأة بتغيير هيكل تنظيمها الداخلي بطريقة يترتب عليها تغيير تكوين قطاعاتها التي يتم التقرير عنها، فإنه يجب أن يُعاد عرض المعلومات المقابلة للفترات الأبر، بما في ذلك الفترات الأولية، إلا إذا كانت المعلومات غير متاحة وتكلفة إعدادها ستكون باهظة. ويجب أن يتم تحديد ما إذا كانت المعلومات غير متاحة وتكلفة إعدادها ستكون باهظة وذلك لكل بند إفصاح بعينه. ويجب على المنشأة، بعد أي تغيير في تكوين قطاعاتها التي يتم التقرير عنها، أن تفصح عما إذا كانت قد أعادت عرض البنود المقابلة من المعلومات القطاعية للفترات الأبر.
- 30 إذا قامت المنشأة بتغيير هيكل تنظيمها الداخلي بطريقة يترتب عليها تغيير تكوين قطاعاتها التي يتم التقرير عنها وإذا لم يتم إعادة عرض المعلومات القطاعية للفترات الأبر، بما في ذلك الفترات الأولية، لتعكس التغيير، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح في السنة التي يحدث فيها التغيير عن المعلومات القطاعية للسنة الحالية وفق كل من الأساس القديم والأساس الجديد لتحديد القطاعات، إلا إذا كانت المعلومات الضرورية غير متاحة وتكلفة إعدادها ستكون باهظة.

الإفصاحات على مستوى المنشأة

- 31 تنطبق الفقرات 32-34 على جميع المنشآت التي تخضع لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي بما في ذلك المنشآت التي لها قطاع وحيد يتم التقرير عنه. لا يتم تنظيم بعض أنشطة أعمال المنشآت على أساس الاختلافات في المنتجات والخدمات ذات العلاقة أو الاختلافات في المناطق الجغرافية للمعاملات. قد تقوم القطاعات التي يتم التقرير عنها بالتقرير عن إيرادات من نطاق واسع من المنتجات والخدمات المختلفة - بشكل أساس - أو أن أكثر من واحد من قطاعاتها التي يتم التقرير عنها قد يقدم - بشكل أساس - نفس المنتجات والخدمات. بالمثل، قد تمتلك القطاعات التي يتم التقرير عنها أصولاً في مناطق جغرافية مختلفة وتقوم بالتقرير عن إيرادات من عملاء في مناطق جغرافية مختلفة، أو أن أكثر من واحد من قطاعاتها التي يتم التقرير عنها قد يعمل في نفس المنطقة الجغرافية. يجب توفير المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات 32-34 - فقط - إذا لم يتم توفيرها كجزء من معلومات القطاع الذي يتم التقرير عنه والمطلوبة بموجب هذا المعيار الدولي للتقرير المالي.

المعلومات عن المنتجات والخدمات

- 32 يجب على المنشأة أن تقوم بالتقرير عن الإيرادات من العملاء الخارجيين لكل منتج وخدمة، أو لكل مجموعة من المنتجات والخدمات المتشابهة، إلا إذا كانت المعلومات الضرورية غير متاحة وتكلفة إعدادها ستكون باهظة، في هذه الحالة يجب أن يُفصح عن تلك الحقيقة. ويجب أن تستند قيم الإيرادات التي يتم التقرير عنها إلى المعلومات المالية المستخدمة لإعداد القوائم المالية للمنشأة.

المعلومات عن المناطق الجغرافية

- 33 يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات الجغرافية التالية، إلا إذا كانت المعلومات الضرورية غير متاحة وتكلفة إعدادها ستكون باهظة:

- (أ) الإيرادات من العملاء الخارجيين (1) المنسوبة لدولة إقامة المنشأة و(2) المنسوبة لجميع الدول الأجنبية، في مجموعها، التي تستمد المنشأة منها إيرادات. وإذا كانت الإيرادات من العملاء الخارجيين المنسوبة لدولة أجنبية بعينها ذات أهمية نسبية، فإنه يجب الإفصاح عن هذه الإيرادات بشكل منفصل. ويجب على المنشأة أن تفصح عن الأساس الذي تنسب بموجبه الإيرادات من العملاء الخارجيين إلى دول بعينها.
- (ب) الأصول غير المتداولة² بخلاف الأدوات المالية، والأصول الضريبية المؤجلة، وأصول منافع ما بعد انتهاء التوظيف، والحقوق التي تنشأ بموجب عقود التامين (1) الموجودة في دولة إقامة المنشأة و(2) الموجودة في جميع الدول الأجنبية، في مجموعها، التي تحتفظ فيها المنشأة بأصول. وإذا كانت الأصول في دولة أجنبية بعينها ذات أهمية نسبية، فإنه يجب أن يُفصح عن هذه الأصول بشكل منفصل.

يجب أن تستند المبالغ التي يتم التقرير عنها إلى المعلومات المالية المستخدمة لإعداد القوائم المالية للمنشأة. وإذا كانت المعلومات الضرورية غير متاحة وتكلفة إعدادها ستكون باهظة، فإنه يجب أن يُفصح عن تلك الحقيقة. ويمكن أن توفر المنشأة، بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة بموجب هذه الفقرة، مجاميع فرعية للمعلومات الجغرافية عن مجموعات دول.

² للأصول المصنفة وفقاً للعرض بحسب السيولة، فإن الأصول غير المتداولة هي الأصول التي تشمل المبالغ المتوقع استردادها خلال مدة تتجاوز اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.

المعلومات عن العملاء الرئيسيين

- 34 يجب على المنشأة أن توفر معلومات عن مدى اعتمادها على عملائها الرئيسيين. وإذا بلغت الإيرادات من المعاملات مع عميل خارجي وحيد 10% أو أكثر من إيرادات المنشأة، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن تلك الحقيقة، وعن مجموع مبلغ الإيرادات من كل من مثل هؤلاء العملاء، وعن هوية القطاع أو القطاعات التي تقوم بالتقرير عن الإيرادات. ولا يلزم المنشأة أن تفصح عن هوية عميل رئيس أو مبلغ الإيرادات التي يقوم كل قطاع بالتقرير عنه من ذلك العميل. ولأغراض هذا المعيار الدولي للتقرير المالي، فإن أي مجموعة منشآت معروفة للمنشأة المعدة للتقرير بأنها تخضع لسيطرة مشتركة يجب أن تعتبر عميلاً واحداً. بالرغم من ذلك، فإن الحكم الشخصي مطلوب لتقدير ما إذا كانت حكومة (بما في ذلك الجهات الحكومية والهيئات المشابهة، سواء كانت محلية أو قومية أو عالمية) والمنشآت المعروفة للمنشأة المعدة للتقرير بأنها تخضع لسيطرة تلك الحكومة تعد عميلاً واحداً. وعند تقدير هذا، يجب على المنشأة المعدة للتقرير أن تأخذ في الحسبان مدى التكامل الاقتصادي بين تلك المنشآت.

التحول وتاريخ السريان

- 35 يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على قوائمها المالية السنوية للفتريات التي تبدأ في 1 يناير 2009 أو بعده. ويسمح بالتطبيق المبكر. وإذا طبقت منشأة هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على قوائمها المالية لفترة تبدأ قبل 1 يناير 2009، يجب عليها أن تُفصح عن تلك الحقيقة.
- 35أ عدلت الفقرة 23 بموجب "تحسينات المعايير الدولية للتقرير المالي" الصادرة في أبريل 2009. يجب على المنشأة أن تطبق هذا التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2010 أو بعده. ويسمح بالتطبيق الأبعد. وإذا طبقت المنشأة التعديل على فترة أبكر فإنها يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- 36 يجب أن يُعاد عرض المعلومات القطاعية للسنوات السابقة والتي تم التقرير عنها على أنها معلومات مقارنة للسنة الأولى للتطبيق (بما في ذلك تطبيق التعديلات على الفقرة 23 التي تمت في أبريل 2009) لتتوافق مع متطلبات هذا المعيار الدولي للتقرير المالي، إلا إذا كانت المعلومات الضرورية غير متاحة وتكلفة أعضائها ستكون باهظة.
- 36أ عدل معيار المحاسبة الدولي (1) (المنقح في 2007) المصطلحات المستخدمة في جميع أجزاء المعايير الدولية للتقرير المالي. بالإضافة إلى ذلك، يعدل الفقرة 23(و). يجب على المنشأة أن تطبق هذه التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009 أو بعده. وإذا طبقت المنشأة معيار المحاسبة الدولي (1) (المنقح في 2007) على فترة أبكر، فإنه يجب أن تطبق التعديلات على تلك الفترة الأبعد.
- 36ب عدل معيار المحاسبة الدولي (24) "الإفصاحات عن الطرف ذا العلاقة" (المنقح في 2009) الفقرة 34 للفتريات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2011 أو بعده. وإذا طبقت المنشأة معيار المحاسبة الدولي 24 (المنقح في 2009) على فترة أبكر، يجب عليها أن تطبق التعديل على الفقرة 34 على تلك الفترة الأبعد.
- 36ج عدلت التحسينات السنوية في المعايير الدولية للتقرير المالي دورة 2010 – 2012 الصادرة في ديسمبر 2013 الفقرتين 22 و28. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2014 أو بعده. يسمح بالتطبيق قبل هذا التاريخ. وإذا طبقت منشأة تلك التعديلات على فترة أسبق فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.

سحب معيار المحاسبة الدولي 14

- 37 يحل هذا المعيار الدولي للتقرير المالي محل معيار المحاسبة الدولي 14 "التقرير القطاعي".

الملحق أ الإصطلاحات المعرفة

يشكل هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من المعيار الدولي للتقرير المالي.

القطاع التشغيلي القطاع التشغيلي هو مكون من مكونات المنشأة:

- (أ) يزاول عمله في أنشطة أعمال يمكن أن يكتسب منها إيرادات وينفق عليها مصروفات (بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع مكونات أخرى من مكونات نفس المنشأة).
- (ب) مكون يطلع صانع القرار الرئيس بانتظام على نتائجه التشغيلية لإتخاذ قرارات حول الموارد المطلوب تخصيصها إلى القطاع وتقويم أدائه.
- (ج) قطاع تتاح له معلومات مالية مستقلة.